

((رؤى تربوية))

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير التربية والتعليم

الشيخ الدكتور/ عبدالله العبيد

سلمه الله

أتقدم لمعاليتكم ببعض الرؤى التربوية حول أهم القضايا التربوية والتعليمية، وهي رؤى راودتني منذ فترة من الزمن وأحببت أن أضعها بين يديكم لتكون لبنة من اللبنة البناءة، فمن حق المجتمع علينا أن نساهم نحن الأكاديميون ببعض الأفكار والمقترحات النيرة، والتي تصب في النهاية لما فيه مصلحة التربية والتعليم.

معالي الوزير....لا زالت وزارة التربية والتعليم تتحفنا كعادتها بمشاريعها وبرامجها وقراراتها غير المدروسة، بل وغير المنطقية، فقد دأبت وزارة التربية والتعليم بين الفينة والأخرى في التخبط يمنا ويسرة فيما تصدره، بل وتفنتت الوزارة في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

إن التعليم في بلادنا يعيش مرحلة ركود وتراجع عمّا تم تحقيقه طيلة العقود الماضية، ويتحمل الأكاديميون في شتى جامعاتنا جزءاً من العتب بسبب سكوتهم وعدم مساهمتهم وتعاونهم مع وزارة التربية والتعليم في معالجة بعض القصور، فمهمتنا كأكاديميين يجب أن تكون أقوى مما هي عليه، ومشاركاتنا يجب أن تكون ذات بعد علمي وتربوي.

وسأعرض هنا بالنقد والاقتراح بعض المشاريع والبرامج والقرارات التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة والتي لاقت غضباً عارماً من شتى شرائح المجتمع سواء من المعلمين أو الآباء أو الطلاب، وسأركز بمقالي المختصر على ثلاث قضايا رئيسة تعتبر قضايا الساعة (سأفصل فيها مستقبلاً)؛ وهي على النحو التالي:

- القضية الأولى: استمرار طلاب المرحلة الابتدائية من الصف الأول إلى الصف الخامس الابتدائي في الدراسة طيلة فترة اختبارات طلاب الصف السادس والمرحلة المتوسطة والثانوية، وهذا القرار كان من أسوأ القرارات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة، ومكن الخطأ في هذا القرار يمكن بيانه في النقاط التالية:

§ فيما يتعلق بالمعلم: كيف للمعلم أن يوزع جهده ووقته بين التدريس والمراقبة والتصحيح والمراجعة؟ فالمعلم مطالب بمراقبة الطلاب وفي نفس الوقت يجب

أن يقوم بالتدريس وفي نفس اللحظة يجب عليه أن يقوم بالتصحيح والمراجعة!!! أضف إلى ذلك قرار توزيع معلمي المرحلة الابتدائية للمراقبة على طلاب المرحلة المتوسطة والثانوية، فهل تتعامل وزارة التربية والتعليم مع المعلم على أنه رجلاً آلياً!!!، فمعلم المرحلة الابتدائية ومن خلال خبرتي بهم أجدهم أكثر المعلمين ظلماً، أفلا يكفيهم مقابلة الأطفال ومداراتهم والصبر عليهم وبذل الجهد لتعليمهم وتوجيههم تربوياً وتعليمياً من نقطة الصفر... فالتعامل مع النشء الصغير حارق للأعصاب متعب للنفس مؤثر في الشخصية.

§ فيما يتعلق بولي أمر الطلاب: كيف لولي الأمر أن يقوم بتوصيل وإعادة البنين والبنات من وإلى مدارسهم، بل كيف له أن يتابع الصغير والكبير بين اختبار ومراجعة وواجبات وخلافة، فلتتخيل الوزارة أب له ابنين في الصف الرابع والسادس الابتدائي وابن في الثانوية، ومثل ذلك من البنات، فكم من المشاوير التي سيتم القيام بها في اليوم؟ وقبل الإجابة آمل من مسئول وزارة التربية والتعليم أن يستعينوا بآلة حاسبة للقيام بهذه العملية!! فعلى الأب أن يقوم بتوصيل الجميع، ومن ثم تبدأ المعاناة من الأب المكلوب على أمره فعليه أن يقوم بإعادة أبناءه الذين يجتبرون عند الساعة التاسعة أو الحادية عشر، ومن ثم عليه أن يقوم بإعادة البقية عند الساعة الثانية عشر والنصف!!! وأقترح أن تقوم وزارة الخدمة المدنية مشكورة بمنح جميع الآباء إجازة مدفوعة الراتب لتمام عملية تنظيم ذهاب وعودة الأبناء حتى تتساير مع قرار وزارة التربية والتعليم!! إن الأب يجب أن يُعذر عندما يخرج من دوامه ففلاذات كبده هي أعلى من وظيفته، فترك الأبناء في الشارع لساعات سيكون له آثار سيئة أخلاقياً واجتماعياً.

§ فيما يتعلق بإدارة المدرسة: كيف لإدارة المدرسة أن تختبر الطلاب وفي نفس الوقت تتابع الطلاب الذين يدرسون؟، وكيف تتصرف مع الطلاب بعد انتهاء فترة الاختبارات؟ هل سيبقى الطلاب في المدرسة حتى انتهاء الحصة الدراسية لبقية الطلاب أم أنهم سيقومون بإخراجهم بعد الاختبارات مباشرة؟

وهل درست وزارة التربية والتعليم الآثار السلبية التي ستترتب على إخراج هؤلاء الطلاب خارج المدرسة؟.. إنني أجزم أن من اتخذ هذا القرار لم يقيم بدراسة نتائجه وسلبيات تطبيقه على الطالب والأسرة والتعليم بصفة عامة.

§ فيما يتعلق بالطلاب: كيف يمكن للطلاب أن يبرمجوا أنفسهم للاختبارات، في حين غيرهم من طلاب المدرسة يدرسون ويسرحون ويمرحون، وهل ستقوم الوزارة بوضع سياق بين الطلاب الذين يجتبرون والذين يدرسون.

- القضية الثانية: استعانة وزارة التربية والتعليم ببعض القيادات التي يمكن لي تسميتها بالجمدة أو الملمعة، وأعني بالجمدة تلك القيادات ذات العقلية الجامدة والتي لا تتبكر بقدر ما تحتكر، بل إنها تتفنن في الجمود ومحاربة كل فكر نيرٍ ولا تقدم على خطوة إبداعية مهما كان الثمن الذي يقابلها، أما القيادات الملمعة فهي القيادات التي تنفذ سياسة المسئول من غير دراسة ودراية ومعرفة علمية، فأصبح وجود هذين الصنفين مصدر إخفاق يضاف لإخفاقات وزارة التربية والتعليم، ونحن في حاجة إلى إعادة هيكلة الوزارة من جهة محايدة كي تستقطب القيادات الفاعلة والنشطة لتضع اللبنة الواحدة تلو الأخرى لبناء منهج علمي لتحديد متطلبات المرحلة القادمة من القيادات ذات البعد التطويري العقلاني المتفتح ذو العقلية الراجحة والمتمسكة بثوابت الدين والعلم.

- القضية الثالثة: مشروع توزيع أشرطة (سيدات) تحوي المقررات الدراسية، وفي زعم الوزارة أنها سبقت غيرها في هذه الخطوة الجبارة، ولا أعلم من أقترح مثل هذه الترهات، وأنا لا أُلوم من يقترح لكنني أُلوم من يصدر القرارات ويقوم بتنفيذها لأنه هو المعني والمسئول أمام الله عن تنفيذ سياسة الدولة التعليمية، وهنا أقف مصدوماً من هذا القرار الذي لا يمكن وصفه إلا بالقرار غير المنطقي، فقبل أن تصرف وتبذر ميزانية الوزارة في برامج ومشاريع وهمية وغير منطقية مثل هذا المشروع... يجب أن تعرض مثل هذه المشاريع والبرامج على جهة علمية محايدة من خارج وزارة التربية والتعليم، فكثير مما يقترح من داخل أروقة الوزارة يتم تبنيه من

غير دراسة علمية ومن ثم وبعد صرف المبالغ الطائلة من ميزانية الوزارة يتم وبجرة قلم إغائه أو إغماض العين عنه أن تناسيه مع قدم الزمن، فأين مشروع توزيع الحواسيب على المعلمين الذين تم استقطاع المبالغ من رواتبهم!!! وأين مشروع تطوير الرياضيات ذي الرقم المميّز المليار!!! وأين مشروع وطني!!! فهذه أمثلة على التخبطات والمشاريع الوهمية التي دأبت الوزارة على تبنيها من غير دراسة علمية لها... وعودة على قرار توزيع الأشرطة (السيدات)، عندي سؤال أتمنى أن يجب عليه من أخذ هذا القرار: هل يعتقد متخذ القرار أن جميع طلاب المملكة يمتلكون حواسيب في بيوتهم؟ وهل لدى كل أسرة عندها ستة من الطلاب والطالبات القدرة على شراء ستة حواسيب؟ وهل تستطيع كل أسرة أن تقوم بصيانة ومتابعة المستجدات الضرورية في عالم الحواسيب؟... فبدلاً من هذا القرار المتسرع وغير المنطقي يجب أن نبني المدرسة المناسبة، ونطور أداء المعلم المتواضع، ونوفر المقاعد المناسبة، ونحد من العدد الكبير في الفصل الواحد والذي وصل إلى ستين طالباً في بعض المدارس، ونوجد الحلول للحوادث المتكررة لبناتنا المعلمات!!! فبناء المدارس أولى بألف مرة من هذه المشاريع غير المفيدة، فالمدرسة المبنية بناءً جيداً لها مردود نفسي وعلمي وتربوي على الطالب، فلقد سبق لي زيارة بعض المدارس النموذجية والتي تم بناؤها من قبل شركة أرامكو في المنطقة الشرقية فوجدت الراحة النفسية لدى المعلم والطالب وإدارة المدرسة، وكانت سبباً في حب الطلاب للمدرسة، ومن جهة أخرى فإن مشاريع وبرامج وزارة التربية والتعليم أصبحت هماً وثقلاً على كاهل الأسر، فالأسرة هذه الأيام تعاني من انهيار الأسهم والذي طال السواد الأعظم منهم، كما أن الارتفاع والغلاء الفاحش في الأسعار أرهق الجميع، وثالثة الأثافي جملة القرارات والمشاريع والبرامج غير المدروسة التي تصدرها وزارة التربية والتعليم وتكون سبباً في خلق الأزمات وتفعيل المشكلات ونفور البنين والبنات من العلم والتعلم.

اقتراحات:

يطيب لي أن أتقدم ببعض المقترحات العملية للمساهمة في ضبط العشوائية التي لازمت كثيراً من مشاريع وبرامج وقرارات وزارة التربية والتعليم؛ وذلك على النحو التالي:

١. وضع الخطط المستقبلية للمشاريع والبرامج التربوية المستقبلية؛ فقليل من البرامج والمشاريع هي التي يتم التخطيط لها بدقة وعلمية ومنطقية، ومشروع التسعة مليارات وهو مدار حديث كل غيور على وزارة التربية والتعليم يجب أن تكون الصورة واضحة فيه، فلا يكفي أن ندرج بعض المشاريع ونصرف عليها الميزانية العالية في اجتماعات ولجان وسفر لداخل المملكة وخارجها ومن ثم تأتي النتائج بصورة هزيلة، فأنا أطالب وزير التربية والتعليم أن يكون هناك وضوح تام لكل ريال يُصرف على هذا المشروع وتكون الشفافية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ومن أولى الأمور وضوح خطة مكتوبة ومعلنة ومنشورة يُبين فيها كل الخطوات التي سيتم القيام بها والصرف عليها، لأن هذه المليارات ليست ملكاً لوزارة التربية والتعليم وإنما هي أمانة من الملك عبدالله سلمها لوزارة التربية والتعليم؛ ولكل طالب وطالبة الحق في أن يعرف فيما صرفت؟ وكيف صرفت؟ ولمن صرفت؟.

٢. تحديد ميزانية المشاريع والبرامج التربوية المستقبلية بوزارة التربية والتعليم بدقة، وأعني بالتحديد معرفة الميزانية بكل دقة ومن ثم اختيار المشروعات والبرامج المناسبة معها، فما تشهده الوزارة من مشاريع وبرامج لا يعدوا أن يكون بضعة اقتراحات من بعض مسؤولي الوزارة تتحول وبقدرة قادر إلى مشاريع وبرامج رائدة، وبعد مدة تهملها الوزارة بعد صرف المبالغ والميزانية العالية على اللجان والاجتماعات!!! ولذا لا بد من تشكيل فريق عمل من وزارة التربية والتعليم وأساتذة الجامعات المتميزين لتدارس المشاريع والبرامج قبل إقرارها وتنفيذها على أرض الواقع.

٣. محاسبة المسئول عن البرامج والمشاريع التي لم تنفذ أياً كان مركزه، فمما يلاحظ ويشاهد تسابق الجميع على اقتراح وتنفيذ المشاريع والبرامج، وبعد ذهاب المسئول يتم تناسي أو تجميد أو إلغاء تلك المشاريع والبرامج، وهنا يجب التأكيد

على أن المشاريع والبرامج يجب عدم ربطها بالوزير أو غيره من مسؤولي الوزارة، بل يجب أن ترتبط المشاريع بسياسة وزارة تستمر بوجود ذلك الوزير وبدونه، فكم من السنين مرت على وزارة التربية والتعليم ونحن نسمع من كل وزير أنه في سنوات وزارته سيتم التخلص من المدارس المستأجرة واستبدالها بمباني حكومية، وحتى هذه اللحظة وأكثر من (٥٥ %) من مدارسنا مستأجرة، فمن المسئول عن هذه التفريط!!!، وما يؤسف له أن الدول التي تجاورنا وهي لا تملك جزءاً بسيطاً من ميزانية التربية والتعليم لا توجد بها مدرسة واحدة مستأجرة!!!.

٤. الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المناظرة، وعدم الالتفات كثيراً للنظم الغربية ومحاوله مجاراتها في كل صغيرة وكبيرة، فمما يلاحظ أن هناك هالة كبيرة يتم تضخيمها لمؤسسات التعليم الغربية متناسين الفروق الجوهرية بيننا وبينهم في الأسس الفلسفية والنفسية والاجتماعية التي تختلف بها عنهم.

٥. تحديد السقف الزمني لكل مشروع وبرنامج، وكذلك تحديد ميزانيته وبنوده.. فالميزانيات المفتوحة تجعل القائمين على المشاريع والبرامج ينفقون من غير حساب، فكم هي المشاريع سمعنا بها منذ سنوات وسنوات ولكننا لم نرها على أرض الواقع!!!.

معالي الوزير... إن ما كتبه كان إشارة وسيتبعها بمشيئة الله عدد من الكتابات في الصحف ليتم مناقشتها بكل شفافية مع الأكاديميين المهتمين بشأن التربية والتعليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلي اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/ د. فهد بن عبدالعزيز بن سليمان أبانمي

الأستاذ بقسم المناهج وطرق التدريس

جامعة الملك سعود